

بلاغ

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعاً عن بُعد يوم الجمعة 05 يونيو 2020 في ظروف الحجر الصحي الذي تعرفه بلادنا ضمن التدابير الاحترازية المتخذة ضد تفشي وباء كورونا. وقد وقف الحاضرون في بداية الاجتماع دقيقة للترحم وقراءة الفاتحة على فقيد النضال الوطني والديمقراطي الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي الذي غادرنا يوم الجمعة 29 ماي 2020، وفي هذا الصدد، فإن المكتب الوطني يتقدم بأخلص عبارات التعازي لعموم الشعب المغربي في فقدان أحد كبار أبنائه البررة، الذي ناضل طوال حياته من أجل الحرية والديمقراطية، في صمت ونكران الذات وتواضع الكبار الذين لا يضعفون مهما اشتد الترهيب وعظم الإغراء والترغيب.

من جهة أخرى، عرف الاجتماع نقاشاً صريحاً وعميقاً حول الحالة الوبائية بالبلاد والانعكاسات السلبية والآثار الكبيرة على مختلف القطاعات الحيوية بالبلاد وعلى رأسها منظومة التعليم والبحث العلمي، وكذلك على أداء الأجهزة النقابية محلياً وجهوياً ووطنياً في هذه الظرفية الاستثنائية وغير المسبوقة.

ومن منطلق الغيرة على الدور الريادي للنقابة الوطنية للتعليم العالي في الدفاع عن المنظومة في شموليتها والحرص على الوفاء لتاريخها النضالي خدمة للأساتذة الباحثين، فقد عبر المجتمعون عن انشغالهم بالصعوبات التي أحدثها الوضع الراهن في السير العادي للمرافق المختلفة للدولة، وعن استعدادهم لرفع التحديات من أجل مواكبة الاستمرارية النقابية كمرادف للاستمرارية التدييرية لمنظومة التكوين والبحث.

وفي هذا الإطار واستحضاراً لمضمون بلاغ المكتب الوطني ليوم 16 مارس الفارط حول الجائحة الوبائية لفيروس كوفيد 19، وندائه المتعلق بالمساهمات الطوعية لأسرة الأساتذة الباحثين الصادر يوم 19 مارس، ثم بلاغه ليوم 30 مارس حول منشور رئيس الحكومة الخاص بتجميد ترقية الموظفين وتقليص المناصب الجديدة خصوصاً في التربية والتعليم، وكذا الاختلال الكبير الذي يعرفه التدبير الإداري لبعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومواجهته محلياً وجهوياً من طرف المكاتب المحلية والجهوية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، فقد عبر المجتمعون عن اعتزازهم بالحيوية التي طبعت الأجهزة المحلية والجهوية المختلفة والتي عبرت عن درجة كبيرة من اليقظة والوعي بالمسؤولية النقابية حرصاً على استمرارية خدمات المرفق العمومي وعلى تدييره باحترام صارم للهيكل التقريرية المنصوص عليها في القانون 01.00 باعتبارها حدوداً دنيا للحكامة الجيدة.

وبعد نقاش مستفيض، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي:

1. يجدد عزاءه للأسر المكومة جراء هذا الوباء ويتمنى الشفاء العاجل للمصابين؛
2. يجدد تحيته للأطعم الطبية التي تقف على خط التماس مع الوباء دفاعاً مستميتاً عن المجتمع. كما يعبر عن اعتزازه وافتخاره بالأساتذة الأطباء الذين يضيفون استمرارية التكوين إلى المقاومة المباشرة للجائحة؛
3. يحيي عالياً السيدات والسادة الأساتذة على انخراطهم الصادق والطوعي في عملية الاستمرارية البيداغوجية بما تيسر لديهم من وسائل ذاتية.

كما وقف المكتب الوطني، من خلال قراءة أولية للوضع الراهن، على بعض دروس وعبر الجائحة، والتي أبرزت من جهة صمود القطاعات العمومية الحيوية في هذه الظرفية، سواء تعلق الأمر بالصحة أو بالتعليم، التي طالها التهميش وطنياً وعالمياً نتيجة توجهات الليبرالية المتوحشة، وعمرت من جهة أخرى على جشع ونهم قطاعات الربح والاحتكار الذي ينخر الاقتصاد

الوطني، ومحاولته الاستفادة أيضاً من صندوق التضامن الوطني المخصص أساساً لطبقات المستضعفين الذين يعانون في قوتهم اليومي وفي ظروف سكناهم.

وقد أجمع الحاضرون على حتمية التغيير داخل المجتمع المغربي، واستخلاص الدروس الحقيقية من أجل إحداث القطاعات الضرورية على المستوى السياسي، من خلال الانتقال أخيراً إلى الديمقراطية المنشودة في إطار احترام حقوق وواجبات المواطنة الحقة، واحترام حقوق الإنسان الكونية، وعلى المستوى الاقتصادي، عبر القطع مع اقتصاد الربيع ومع المآذونيات والاحتكار، والذي يلغي شروط التنافسية الحقيقية باعتبارها أساس الاقتصاد الليبرالي.

هذا بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في الأولويات الوطنية التي يتعين أن تتبناها القطاعات العمومية للصحة والتعليم والبحث العلمي بكل مكوناته بما فيها الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية لما لها من عظيم الأثر في الارتقاء الفكري والثقافي للمجتمعات، والقطع مع السياسة الرسمية السائدة لحد الآن والتي تصر على إهمال المراكز الاستشفائية الجامعية والمستشفيات ومراكز الطب الوقائي خدمة للقطاع الخصوصي. نفس القول يحق على قطاع التربية والتكوين حيث لا تحيد السياسة الرسمية عن المقاربة الموازنتية له واعتباره إكراهاً يتعين تقليص نفقاته وليس استثماراً استراتيجياً. كل ذلك من أجل تعبيد المسلك للقطاع الخاص وما يسمى بهتاناً بالشراكة عام-خاص.

إن استمرارية الدولة المغربية في إطار الأمن والاستقرار الحقيقيين رهينة باستخلاص الدروس الحقيقية من هذه الجائحة وإخراج المجتمع من وضعية الهشاشة على شتى الأصعدة، والتي تنذر بأوخم العواقب إن هي استمرت السياسة الرسمية الحالية.

من جهة أخرى، ووقوفاً على تدبير الحكومة بصفة عامة للوضعية الاستثنائية، وعلى تعاطي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي معها فإن المكتب الوطني:

1. يجدد التعبير عن ارتياحه للتدابير الاحترازية التي اتخذتها السلطات العمومية في مواجهة الجائحة واعتمادها فوراً ما يُستجد على المستوى العالمي في مجال الوقاية أو العلاج المبكر؛
2. يندد بأي تجاوز يقع في حق المواطنين خلال المراقبات الأمنية ويطالب باعتماد الاحترام والخدمة العمومية نبراساً لسلوك جميع حائزي السلطة العمومية؛
3. يندد بالمزايدات الكاذبة حول قيم المواطنة والتي لجأت لها الحكومة، بدون موجب قانوني، ضمن الحلول السهلة في إطار التوزيع المجحف، للمجهود الوطني، في حق الموظفين، وتجاهلها للأموال المهذرة بسبب التملص الضريبي لقطاعات الربيع والاحتكار والإعفاءات غير المستحقة، ناهيك عن مصاريف البذخ والتفاهة وإرشاء النخب من خلال التعويضات المتراكمة لمجالس مختلفة أظهرت الحصيلة بأنها بلا أية قيمة مضافة؛
4. يندد بمصادقة مجلس الحكومة على مشروع القانون 22.20 في اجتماعها ليوم 19 مارس 2020 بغاية الرقابة المستمرة على التفكير وحرية التعبير، ليس بغاية حماية المجتمع من العاهات الاجتماعية المختلفة، حيث تتمتع حالياً ترسانتنا القضائية بما يكفي من وسائل العلاج القانوني، ويطالب بالسحب الفوري والنهائي لمشروع القانون المذكور؛
5. يندد كذلك بتغول بعض رؤساء الجامعات واستغلال الوضع الاستثنائي الحالي من أجل الخرق السافر للقانون المتجلي في الاستبداد بالرأي والاستفراد بالتدبير وتمهيش الهياكل ذات الصفة التقريرية القانونية، مستعيزين عنها بأجهزة غير منصوص عليها في القانون من قبيل ندوة الرؤساء وشبكات العمداء. وفي هذا الصدد، فإن المكتب الوطني يشد على أيادي أعضاء المكاتب المحلية والجهوية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، التي انتفضت في وجه كل من تسول له نفسه الرجوع بجامعتنا إلى زمن الاستبداد والتعليمات، كما يعتبر لاغياً أي قرار اتخذ جهوياً أو محلياً خارج الأجهزة التقريرية

التي يمكن التثامها عن بُعد، قبل رفع الحجر الصحي، في إطار الاستمرارية التدييرية على غرار الاستمرارية البيداغوجية؛

6. يجدد تنديده بمنشور رئيس الحكومة رقم 2020/03 المؤرخ بـ 25 مارس والقاضي بتأجيل ترقية الموظفين ومباريات التوظيف العمومي في ظرفية خاصة عملت عدة حكومات في دول أخرى على تحفيز موظفيها، خصوصاً أولئك الذين اصطفوا في الخطوط الأمامية على جبهة الدفاع عن المجتمع من أطباء وممرضين وأساتذة وقوات عمومية، وعلى تعزيز المرفق العام؛

7. يحذر الوزارة الوصية من استغلال الظرفية الراهنة واعتماد التقارير المجاملة لبعض المسؤولين حول حصيلة التعليم عن بُعد بغاية ترسيمة واستدراج المنظومة له، كبديل عن التعليم والتكوين والتأطير الحضوري، بهدف التقليل من مناصب المدرسين وأساتذة التعليم العالي وفق نفس المقاربة التي تروم دائماً نقص النفقات، والاستهتار بظروف التعليم والتكوين، وبجودة مخرجاته، والاستخفاف بالبحث العلمي باعتباره ترفاً فكرياً، في وقت أظهرت الوقائع الحالية بأنه هو صمام الأمان وطوق النجاة بالنسبة للمجتمعات البشرية؛

8. يطالب الحكومة، وفي إطار الدروس المستخلصة من هذه الجائحة وإعادة ترتيب الأولويات للتنمية الحقيقية للمجتمع المغربي، برد الاعتبار لأسرة التعليم بصفة عامة وللأساتذة الباحثين على وجه الخصوص، وذلك بالقطع مع التلكؤ في إجراء الاتفاقات السابقة مع النقابة الوطنية للتعليم العالي والاستجابة الفورية للمفها المطلي وعلى رأسه الرفع من الأجور المجمدة لعقود عدة، وإعفاء تعويض البحث من الضريبة على الدخل، والإسراع بإخراج النظام الأساسي للأساتذة الباحثين؛

9. يطالب الدولة المغربية، ودائماً في إطار الدروس المستخلصة من هذه الجائحة ومن أجل تعزيز حقيقي للحقوق والحريات، بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف.

كما يجدد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي مساندته للشعوب العربية، التواقة إلى الخروج من دائرة الاستثناء من الحرية والديمقراطية، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل إرساء دولته وعاصمتها القدس، ويحيي أيضاً الحراك العالمي المناهض للعنصرية والفاشية.

المكتب الوطني

